

٨ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك إلى المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، أن تكفل تأييدها للتنفيذ العاجل للتوصيات والتعهدات المعلنة في المؤتمر :

٩ - تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام ، وفقاً للإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتها المؤتمر ، أن يقوم ، بالتشاور والتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ، ومفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعراضة أعمال المتابعة الفعالة المتعلقة بالمؤتمر :

١٠ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

### الجلسة العامة ٩٣

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

١٠٨/٤٢ - إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي قررت فيه أن تعيد النظر ، في موعد لا يتجاوز دورتها الثانية والأربعين ، في الترتيبات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية البت فيها إذا كان من اللازم إبقاء المفوضية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ .

وإذ تسلم بالحاجة إلى العمل الدولي المتضاد لصالح الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمرشدين الذين يُعنِّيهُم المفهوم السامي .

وإذ تضع في اعتبارها العمل القائم الذي قامت به المفوضية في توفير الحياة الدولية والمساعدة المادية للأجئين والمرشدين وكذلك في إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم .

وإذ تلاحظ مع بالغ التقدير الأسلوب الفعال الذي تناولت به المفوضية مختلف المهام الإنسانية الأساسية المنوط بها .

١ - تقرر إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ :

٢ - تقرر أن تعيد النظر ، في موعد لا يتجاوز دورتها السابعة والأربعين ، في الترتيبات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة

وإذ تحبط علىـها بالمبادرة التي اتخذتها الأمين العام لتسجع زبادة وفعالية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق توقيع اتفاق تعاون . وكذلك بالتدابير التي اتخذتها لتنشيط الصندوق الاستثنائي للمؤتمر الدولي الثاني المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا .

١ - تعرب عن بالغ تقديرها للبلدان الأفريقية المضيفة ، التي تعد أكبر المانحين ، لما تقدمه من مساهمة سخية وما تبذله من جهود مستمرة للتخفيف من محن اللاجئين رغم حالتها الاقتصادية المتردية :

٢ - تكرر الإعراب عن تقديرها لجميع البلدان المانحة ، ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، لما أبدته من تأييد واستجابة أولى للمشاريع المقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا (١٠٨) :

٣ - تحت المجتمع الدولي على المحافظة على الرخص الذي أوجده المؤتمر وعلى تحويل المشاريع المقدمة ، فضلاً عن المبادئ الواردة في الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتها المؤتمر ، إلى واقع ملموس :

٤ - تؤكد على الأهمية الحيوية للتكامل بين المعونة المقدمة إلى اللاجئين والمساعدة الإنمائية ولتوصل إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين في إفريقيا ، وعلى ضرورة تقديم المساعدة من أجل تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأفريقية التي تستقبل اللاجئين والعائدين :

٥ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ولمفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولدبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملهم المتضاد الرامي إلى تنشيط آليات تنفيذ المؤتمر الدولي الثاني المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا ، وإلى زيادة تعزيزها :

٦ - تطلب إلى المفوض السامي أن يواصل إبقاء حالة اللاجئين في إفريقيا قيد الاستعراض المستمر بغية ضمان توفر المساعدة الكافية لأغراض العناية والإعاقة وإيجاد حلول دائمة :

٧ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزيد من المجهود التي يبذلها لتبنيه موارد إضافية للمشاريع الإنمائية المتعلقة باللاجئين ، وأن يعزز ويشتق بصورة عامة ، مع البلدان المضيفة ومجتمع المانحين ، إدماج الأنشطة المتعلقة باللاجئين في التخطيط الإنمائي الوطني :

(١٠٨) انظر : A/41/572 ، المرفق .

اللاجئين الراهنة ، وال الحاجة إلى أن تتعاون الدول مع المفوض السامي في ممارسة هذه الوظيفة الأساسية ،

وإذ تلاحظ المجهود التي يبذلها المفوض السامي للاستمرار في معالجة المشاكل والاحتياجات الخاصة لللاجئين والمرددين من النساء والأطفال ، الذين يتعرضون في حالات كثيرة لظروف صعبة متنوعة تؤثر على حاليتهم الجسدية والقانونية فضلاً عن راحتهم النفسانية والمادية ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى أن تقدم الدول المساعدة ، على أوسع قاعدة ممكنة ، إلى جهود المفوض السامي لتشجيع الحلول السريعة والدائمة لمشاكل اللاجئين ،

وإذ تدرك في هذا السياق أن الإعادة أو العودة إلى الوطن طوعاً ، نظل الحل الأصوب لمشاكل اللاجئين والمرددين الذين يعني بهم المفوض السامي ، وإذ ترحب بتمكن أعداد كبيرة منهم في مناطق مختلفة من العالم من العودة طوعاً إلى بلدانهم الأصلية ،

وإذ تثنى على الدول التي ما زالت تدخل أعداداً كبيرة من اللاجئين والمرددين الذين يعني بهم المفوضية إلى أراضيها ، رغم حدة مشاكلها الاقتصادية والإنسانية ، وإذ تشدد على الحاجة إلى تقاسم العبء الذي تحمله هذه البلدان إلى أقصى حد ممكن ، عن طريق المساعدة الدولية . وذلك وفقاً للنتائج التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثامنة والثلاثين<sup>(١١٢)</sup> بشأن تقديم المعونة إلى اللاجئين والتنمية ،

وإذ توکد الحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي توفير الفرص الكافية لإعادة توطين اللاجئين الذين لا تلوح في الأفق بالنسبة إليهم بارقة حل دائم آخر ، مع إلقاء اهتمام خاص للأجئين الذين قضوا بالفعل مدة مفرطة الطول في المخيمات ،

وإذ ترحب بالدعم القييم الذي تقدمه الحكومات إلى المفوض السامي في اضطلاعه بهامه الإنسانية ، فضلاً عن التعاون المستمر والمترابط بين المفوضية وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ،

وإذ تلاحظ المجهود المستمرة التي يبذلها المفوض السامي لإعادة تنظيم المفوضية وتحسين كفاءتها وفعاليتها ، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الميدانية ،

وإذ تثنى على التفاني الذي يؤدي به المفوض السامي وموظفوه مسؤولياتهم ، وتشيد بذكرى الموظفين الذين قضوا نحبهم وهو يبذلون مهامهم .

(١١٢) المرجع نفسه . الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/42/12/Add 1) الفقرة ٢٦٠ الفرع جم

لشئون اللاجئين بقية البت فيها إذا كان من اللازم إبقاء المفوضية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣

الجلسة العامة ٩٣  
٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

#### ١٠٩/٤٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين عن أنشطة المفوضية<sup>(١١٣)</sup> . فضلاً عن تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين<sup>(١١٤)</sup> . وقد استمعت إلى البيانين اللذين أدلّ بهما المفوض السامي في ١٣ و ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧<sup>(١١٥)</sup> .

وإذ تشير إلى قرارها ١٢٤/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تؤكد من جديد الطابع الإنساني المضمن وغير السياسي للأنشطة التي تتضطلع بها المفوضية من أجلصالح العالم للبشرية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أنه في أعقاب عمليات الإنضمام في الآونة الأخيرة ، فإن مائة دولة على الأقل أصبحت طرفاً الآن في اتفاقية عام ١٩٥١<sup>(١١٦)</sup> وبروتوكول عام ١٩٦٧<sup>(١١٧)</sup> المتعلقة بمركز اللاجئين ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن اللاجئين والمرددين الذين يعني بهم المفوض السامي لا يزالون يواجهون ، في بعض الحالات ، مشاكل خطيرة إلى حد مفجع في مختلف أنحاء العالم ،

وإذ يساورها القلق على نحو خاص لأن سلامه ورفاه اللاجئين وطالبي اللجوء في مختلف المناطق لا يزالان يتعرضان للخطر الشديد بسبب الهجمات العسكرية أو المسلحة وأشكال العنف الأخرى ، وإذ تلاحظ أن من الضروري بذل مزيد من الجهد في معالجة مشكلة إنقاذ طالبي اللجوء الذين يتعرضون للخطر في البحر ،

وإذ توکد الأهمية الأساسية لوظيفة المفوض السامي المتمثلة في توفير الحياة الدولية ، ولا سيما في سياق ازداد تعقد مشكلة

(١١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/42/12) .

(١١٤) المرجع نفسه . الملحق رقم ١٢ ألف (A/42/12/Add 1) .

(١١٥) المرجع نفسه . الدورة الثانية والأربعون ، اللجنة الثالثة ، الملخص ٤٥ و ٥٠ ، والصواب .